

شكوى في سويسرا ضد المصارف المتعاونة مع رياض سلامة

تقدمت رابطة المودعين بالتعاون مع المجموعات الشريكة: (بيروت مدينتي، لِحقي، تقدّم و Pyramid) بشكوى إلى هيئة الرقابة المالية في سويسرا (FINMA) للمطالبة بإجراء تحقيق معمق مع المصارف السويسرية التي من الممكن أن تكون قد لعبت دوراً مركزياً في مساعدة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومقربين منه بحفظ أموال يزعم أنها غير مشروعة تدفقت من سويسرا أو خارجها.

إذ أنه وعلى الرغم من جميع العلامات الحمراء التي أثبتت في قضية سلامة، لم يتم أي من المصارف التي قُدمت الشكوى بحقها بالإبلاغ عن أية معاملة مشبوهة، أو فعلت ذلك متأخرة، للسلطات الرقابية على مدى السنوات الماضية. ومع ذلك، فإن هذه العلامات الحمراء، كما حدتها مجموعة العمل المالي (FATA) تضمنت: محاولات إخفاء هويته، واستخدام الشركات لإخفاء المالك الحقيقي، استخدام الوسطاء بطرق مخالفة للممارسات التجارية العادية، تحويل الأموال بين الحسابات أو المؤسسات المالية دون أي منطوق تجاري ومراكمة عدد كبير من شركات الـ off shore وغيرها من المؤسسات غير الشفافة.

بنك HSBC سويسرا SA كان قد دخل في صلب مخطط لتبييض الأموال، نتج عنه دفعه لغرامة تزيد عن 2.5 مليار دولار أمريكي. أما فيما خص الحاكم، يبدو في ملف المدعي العام الفيدرالي السويسري بأن HSBC سويسرا قد سمح بتدفق مئات الملايين من الدولارات عبره ومن خلاله، قبل تحويلها إلى شركات الـ off shore في بنما وجزر فيرجن البريطانية لمصلحة الحاكم وبعض المقربين منه. كما يبدو من التحقيقات السويسرية أن قسم من هذه الأموال تم نقلها من خلال إحدى الشركات التابعة للسيد سلامة، التي هي مساهم مؤسس في شركة مالية في المملكة المتحدة إلى جانب بنك عودة وجوليوس باير. علماً أن القانون اللبناني يحظر بوضوح قيام حاكم المصرف المركزي بالإستثمار في الشركات المالية.

إن رابطة المودعين والمجموعات الشريكة دعت (FINMA) للتحقيق مع المصارف التي يمكن أن تكون قد حفظت أموالاً غير مشروعة، لا سيما HSBC (سويسرا) SA، وبنك عودة (سويسرا) SA، وجوليوس باير، بهدف معاينة المصارف والأفراد المحتمل تورطهم في هذا المخطط.